A

联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

لجنة المالية

الدورة السادسة بعد المائتين

روما، 3–7 نوفمبر/تشرين الثاني 2025

معلومات محدّثة إضافية عن خطة العمل بشأن معالجة توصيات وحدة التفتيش المشتركة حول استعراض شؤون الإدارة والتنظيم في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (JIU/REP/2023/5)

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيدة Beth Crawford

المديرة العامة المساعدة، ومديرة مكتب الاستراتيجية والبرنامج والميزانية

الهاتف: 52298 06570 39+

البريد الإلكتروني: FAO-UN-JIU@fao.org

الموجز

- يتضمن تقرير وحدة التفتيش المشتركة بعنوان *"استعراض شؤون الإدارة والتنظيم في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة"* عشر توصيات رسمية، أربع توصيات منها موجّهة إلى الإدارة وست توصيات إلى المجلس، فضلًا عن 34 توصية غير رسمية.
- واستعرضت لجنة المالية في دورتها الثانية بعد المائتين التي عقدت في نوفمبر/تشرين الثاني 2024، والمجلس في دورته السادسة والسبعين بعد المائة التي عقدت في ديسمبر/كانون الأول 2024، الوثيقة CL 176/13 بعنوان *معلومات محدّثة عن تنفيذ التوصيات ومسودة خطة العمل الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة في منظومة الأمم المتحدة: استعراض شؤون الإدارة والتنظيم في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (JIU/REP/2023/5)*.
- واستعرضت لجنة المالية، في دورتها الثالثة بعد المائتين التي عُقدت في مارس/آذار 2025، الوثيقة FC 203/16 بعنوان *معلومات محدّثة إضافية عن خطة العمل بشأن معالجة توصيات وحدة التفتيش المشتركة حول استعراض شؤون الإدارة والتنظيم*.
- وتستجيب هذه الوثيقة لطلب لجنة المالية النظر، في دورتها السادسة بعد المائتين التي ستُعقد في نوفمبر/تشرين الثاني 2025، في معلومات محدّثة إضافية عن خطة العمل لتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة، تراعي التعليقات والملاحظات التي صاغتها.

التوجيهات المطلوبة من لجنة المالية

- إنّ لجنة المالية مدعوّةٌ إلى الإحاطة علمًا بالمعلومات المحدّثة الإضافية عن خطة العمل الواردة في هذه الوثيقة.

مسودة المشورة

إنّ اللجنة:

- **رحّبت بالمعلومات المحدّثة الإضافية المقدّمة بشأن معالجة التوصيات الرسمية وغير الرسمية؛**
- **وتطلّعت إلى النظر، في دورة مقبلة، في معلومات محدّثة إضافية.**

المقدّمة

1- يتضمن تقرير وحدة التفتيش المشتركة بعنوان *"استعراض شؤون الإدارة والتنظيم في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (JIU/REP/2023/5)"*[1] عشر توصيات رسمية، أربع توصيات منها موجّهة إلى الإدارة وست توصيات إلى المجلس، فضلًا عن 34 توصية غير رسمية.

2- واستعرضت لجنة المالية في دورتها الثالثة بعد المائتين التي عُقدت في مارس/آذار 2025 الوثيقة بعنوان "*معلومات محدّثة إضافية عن خطة العمل بشأن معالجة توصيات وحدة التفتيش المشتركة حول استعراض شؤون الإدارة والتنظيم*" (الوثيقة FC 203/16)، وطلبت النظر في دورتها السادسة بعد المائتين في معلومات محدّثة إضافية عن خطة العمل لمعالجة توصيات وحدة التفتيش المشتركة ضمن النطاق المقبول.

3- وتعرض هذه الوثيقة ما يلي:

(أ) معلومات محدّثة عن حالة معالجة التوصيات تراعي التعليقات والملاحظات التي صاغتها لجنة المالية في دورتها الثالثة بعد المائتين بشأن الوثيقة FC 203/16؛

(ب) والتوصيات غير الرسمية التي تمت معالجتها (حالة التقدّم المحرز باللون الأخضر)، كما استعرضتها لجنة المالية في دورتها الثالثة بعد المائتين (*المرفق 1*)؛

(ج) ومقتطف من الملاحظات والتوجيهات الصادرة عن الأجهزة الرئاسية (*المرفق 2*).

[1] الوثيقة CL 175/14.

استعراض شؤون الإدارة والتنظيم في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
معلومات محدّثة عن حالة التقدّم المحرز في معالجة التوصيات الرسمية ضمن النطاق المقبول

توصيات وحدة التفتيش المشتركة المتعلّقة باستعراض شؤون الإدارة والتنظيم (رسمية)	ردّ إدارة المنظمة وملاحظاتها (CL 175/14 SUP.1)	تعليقات المجلس، ولجنة الشؤون الدستورية والقانونية ولجنة المالية	الملاحظات والتعليقات	● تمت معالجتها	● قيد الإنجاز	● جارية
التوصية 1 ينبغي للمدير العام أن يضمن، في موعد لا يتجاوز نهاية عام 2024، توافق الترتيبات التعاقدية لرئيسَي مكتب الشؤون الأخلاقية ومكتب أمين المظالم مع أفضل الممارسات، من أجل تعزيز استقلالهما.	**تمت الموافقة عليها** يتم تعيين مسؤول الشؤون الأخلاقية وأمين المظالم لمدة محددة بما يتماشى مع اختصاصات كلٍ منهما. وبالنسبة إلى مسؤول الشؤون الأخلاقية، يكون التعيين المحدد المدة لمدة سنتين مع إمكانية التمديد لمدة أقصاها سبع سنوات. ولا يضطلع مسؤول الشؤون الأخلاقية بأي وظيفة أخرى في المنظمة وليس مؤهلًا لأي تعيين آخر في المنظمة خلال تأدية وظيفته كمسؤول للشؤون الأخلاقية، أو بعد انتهاء هذا التعيين. ويتولى أمين المظالم مهام منصبه لمدة خمس سنوات، مع إمكانية التجديد لولاية إضافية واحدة. ولا يكون أمين المظالم مؤهلًا لأي وظيفة أخرى في المنظمة بعد إتمام ولايته. وستقوم المنظمة باستعراض هذه الترتيبات التعاقدية لضمان مواءمتها مع أفضل الممارسات.	إنّ المجلس (الوثيقة CL 175/REP، يونيو/حزيران 2024): 25- (ج) رحّب برد الإدارة على التوصيات الرسمية الأربع الموجّهة إليها (التوصيات 1، و2، و6 و9) وتطلّع إلى تنفيذها بالقدر المقبول وضمن الأطر الزمنية المقترحة؛	الترتيبات الحالية هي على النحو التالي: رئيس مكتب الشؤون الأخلاقية: ولاية محدّدة بسنتين (مع إمكانية التمديد لمدة أقصاها سبع سنوات). أمين المظالم: ولاية محدّدة بخمس سنوات مع إمكانية التجديد لولاية إضافية واحدة (عشر سنوات في المجموع كحد أقصى). وقد أجرت شعبة الموارد البشرية استعراضًا للترتيبات التعاقدية عبر مختلف منظمات الأمم المتحدة، وهي تؤكّد أن نهج منظمة الأغذية والزراعة يتماشى مع أفضل الممارسات المعتمدة.	●		
التوصية 2 ينبغي للمدير العام أن يضمن قيام مكتب الشؤون الأخلاقية ومكتب أمين المظالم بوضع مؤشرات أداء رئيسية تُحدد النتائج بصورة أفضل في سياق تقديم	**تمت الموافقة عليها** ترحّب الإدارة بالتوصية التي تقضي بإدراج مؤشرات أداء رئيسية لمكتب الشؤون الأخلاقية ومكتب أمين المظالم في إطار النتائج. وسيتم إعداد هذه المؤشرات واقتراحها في الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2026-2029 التي ستُعرض على المؤتمر في عام 2025.	إنّ المجلس (الوثيقة CL 175/REP، يونيو/حزيران 2024): 25- (ج) رحّب برد الإدارة على التوصيات الرسمية الأربع الموجّهة إليها (التوصيات 1، و2، و6 و9) وتطلّع إلى تنفيذها بالقدر المقبول وضمن الأطر الزمنية المقترحة؛	أُدرجت مؤشرات الأداء الرئيسية لمكتبي الشؤون الأخلاقية وأمين المظالم في برنامج العمل والميزانية للفترة 2026-2027، ووافق عليها المؤتمر. وسيتم جمع أدلة بشأن أثر تنفيذ هذه التوصية خلال	●		

توصيات وحدة التفتيش المشتركة المتعلّقة باستعراض شؤون الإدارة والتنظيم (رسمية)	ردّ إدارة المنظمة وملاحظاتها (CL 175/14 SUP.1)	تعليقات المجلس، ولجنة الشؤون الدستورية والقانونية ولجنة المالية	الملاحظات والتعليقات	● تمت معالجتها	● قيد الإنجاز	● جارية
المشروع المقبل للخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية في عام 2025.			فترة السنتين 2026-2027 من خلال آليات الإبلاغ المؤسسية (التقرير التجميعي لمنتصف المدة وتقرير تنفيذ البرامج).			

التوصية 3	ملاحظات منظمة الأغذية والزراعة	إنّ المجلس (الوثيقة CL 175/REP، يونيو/حزيران 2024):	بناءً على التوجيهات الصادرة عن لجنة الشؤون الدستورية والقانونية والمجلس، سيتم تحديث وظائف المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية والقطرية ومسؤولياتها وإجراءاتها التشغيلية، المدرجة في دليل التعليمات الإدارية وتوضيحها بشكل أكبر، حسب الاقتضاء. ومن المتوقع استكمال الأنشطة في ديسمبر/كانون الأول 2025.			● ديسمبر/كانون الأول 2025
ينبغي لمجلس منظمة الأغذية والزراعة أن يُقدم إلى مؤتمر المنظمة، في دورته الرابعة والأربعين، مقترحًا بشأن التغييرات المطلوب إدخالها على الأجزاء ذات الصلة من النصوص الأساسية في ما يتعلق بمهام المكاتب اللامركزية ومسؤولياتها.	بشكل عام، تصف الوثائق التأسيسية لمنظمة من منظمات منظومة الأمم المتحدة وظائفها وولايتها، واختصاصات أجهزتها الرئاسية وولايتها، وسلطات رئيسها التنفيذي، وكذلك الواجبات والمسؤوليات الشاملة لأعضائها وموظفيها. وعادةً ما تُستكمل هذه العناصر الأساسية بصكوك إجرائية وغيرها من الصكوك لضمان النهوض بالولاية الدستورية بطريقة متّسقة مع وضع المنظمة وغرضها. وتقتصر التعديلات التي يتم إدخالها على الصكوك التأسيسية على المسائل التي لا تخضع لاستعراض وتعديل منتظمَين. وبالتالي، فبالنسبة إلى منظمة الأغذية والزراعة، يتم تعديل النصوص الأساسية بشكل غير منتظم وفقط بعد دراسة شاملة ومتأنية من جانب أعضاء الأجهزة الرئاسية. وفي المقابل، يُبقي أعضاء المنظمة الترتيبات والهياكل التشغيلية الرامية إلى النهوض بولاية المنظمة قيد الاستعراض، ما يمكّن من إدخال تعديلات على التصميم والوظائف من أجل دعم الإنجاز الأمثل. وتُظهر السجلات على مر السنين تطورًا منتظمًا في تقسيم العمل بين المقر الرئيسي والمكاتب اللامركزية، وتغييرًا في الأدوار والمسؤوليات بهدف ضمان أن تكون مصمّمةً بأفضل طريقة لمواجهة التحديات الجديدة، وتلبية الاحتياجات المؤسسية، وبالنسبة إلى المكاتب اللامركزية، احتياجات كلّ إقليم وأولوياته. وتماشيًا مع ذلك، لا تأتي النصوص الأساسية على ذكر وظائف وحدات المنظمة ومسؤولياتها، سواء في المقر الرئيسي أو المكاتب اللامركزية. وبدلًا من ذلك، تنص النصوص الأساسية على أن تنظر الأجهزة الرئاسية المختصة في اقتراحات المدير العام المتعلّقة بالهيكل العام للخدمات الإدارية والفنية في المنظمة.[2] وإنّ الإطار الحالي القائم بموجب النصوص الأساسية يسمح للأعضاء برصد عمل المكاتب اللامركزية والنظر فيما إذا كانت وظائفها ومسؤولياتها ملائمةً للغرض المنشود. وبشكل خاص، وافق المؤتمر في قراره 2008/1 على الأدوار والمسؤوليات المعدلة للمكاتب اللامركزية في سياق خطة العمل الفورية لتجديد منظمة الأغذية والزراعة.[3] وتجدر الإشارة إلى أن المؤتمر، في سياق تنفيذ خطة العمل الفورية، نظر في قراره 2009/4 بشكل خاص في أدوار ومسؤوليات المكاتب اللامركزية، بما في ذلك المكاتب الإقليمية، وصادق على تقرير لجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل للمنظمة بهذا الشأن.[4] وتجدر الإشارة كذلك إلى أنّ خطة العمل الفورية ولجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل للمنظمة لم توصيا بتغيير النصوص الأساسية المتعلّقة بتحديد أدوار ومسؤوليات المكاتب الإقليمية ولا أي وحدة إدارية أخرى في المنظمة، وذلك على الرغم من أنهما أديا إلى إجراء العديد من التعديلات على النصوص الأساسية.	25- (د) رحّب بملاحظات الإدارة بشأن التوصيات الرسمية الست الموجّهة إلى المجلس (التوصيات 3، و4، و5، و7، و8 و10) بهدف دعمه في البت في قبول كل توصية أو عدم قبولها، وتحديد متى وكيف سيتم تنفيذها في حال قبولها؛ 25- (هـ) وبالنسبة إلى التوصية 3، اتفق مع مبدأ ضرورة تحديد وظائف المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية والقطرية، ومسؤولياتها وأساليب عملها تحديدًا جيدًا وتحديثها، وتطلّع إلى إيجاد حلّ واقعي ومناسب لتنفيذها على أن تجري مناقشته بقدر أكبر ضمن مشاورات غير رسمية مع الأعضاء كافة؛ إنّ لجنة الشؤون الدستورية والقانونية (الوثيقة CL 176/10، أكتوبر/تشرين الأول 2024): 24- [...] أكّدت وجود مجموعة متنوعة من الخيارات لتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة، ضمن النطاق المقبول، من دون أن يقتضي ذلك بالضرورة إدخال تعديلات على النصوص الأساسية. ولاحظت أيضًا أن طريقة التنفيذ ذات الصلة سوف تسترشد بجملة أمور من ضمنها جوهر القرار المتخذ بشأن كل توصية والأدوار والمسؤوليات التي حددتها النصوص الأساسية إنّ المجلس (الوثيقة CL 176/REP، ديسمبر/كانون الأول 2024): 36- (د) في ما يتعلق بالتوصية 3، أكّد مجددًا موافقته على مبدأ ضرورة تحديد وظائف المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية والقطرية الواردة في دليل الإجراءات الإدارية، ومسؤولياتها وإجراءاتها التشغيلية، تحديدًا واضحًا وتحديثها، حيثما تقتضي الحاجة، مع مراعاة توجيهات لجنة الشؤون الدستورية والقانونية في دورتها الحادية والعشرين بعد المائة؛			

[2] انظر مثلًا الفقرة 3(ي) من المادة 24، والفقرة 7(ص) من المادة 27، والفقرة 3 من المادة 40 من اللائحة العامة للمنظمة.

[3] انظر خطة العمل الفورية لتجديد منظمة الأغذية والزراعة، المرفق هاء بالوثيقة C 2008/REP، الصفحات من 103 إلى 105.

[4] انظر الصفحتين 195 و196 من المرفق دال بالوثيقة C 2009/REP.

	وإنّ المجلس، إذ وضع في اعتباره مشورة لجانه والمؤتمرات الإقليمية، واصل استعراض أدوار ووظائف المكاتب اللامركزية، بما في ذلك المكاتب الإقليمية.[5] ولذلك، يضطلع الأعضاء بدورهم في مجال الحوكمة بفعالية في هذا السياق ويمكنهم الاستجابة بطريقة سريعة للأولويات والتحديات الجديدة. وأما بالنسبة إلى الأنشطة الفنية للمكاتب اللامركزية، فيقوم مكتب التقييم باستعراضها بصورة دورية ويرفع تقارير بشأنها إلى الأعضاء.[6] وفي ضوء ما سبق، قد يرغب المجلس، عند اتخاذه قرارًا بشأن قبول هذه التوصية أو رفضها، في النظر في الهدف المتوخى من تعديل النصوص الأساسية في ما يتعلق بوظائف المكاتب اللامركزية ومسؤولياتها.					
التوصية 4 ينبغي للمجلس أن يطلب إلى المدير العام للمنظمة أن يُقدم، في سياق تقديم مشروع برنامج العمل والميزانية للفترة 2026 –2027، معلومات عن توزيع الميزانية حسب فئة الإنفاق وبنوده (على الأقل في شكل جدول 1) وجدول ملاك موظفين يبين توزيع الوظائف حسب الرتبة، وصولًا إلى أدنى وحدة تنظيمية.	**ملاحظات منظمة الأغذية والزراعة** تشير الإدارة إلى أن المعلومات الإضافية المذكورة أعلاه هي "مدخلات" بطبيعتها، وفي حين تقف على أهبة الاستعداد لتوفير المزيد من المدخلات المفصّلة بناءً على طلب المجلس لمساعدته في مداولاته بشأن الميزانية، مثلًا بجدول بشأن الميزانية حسب فئة الإنفاق أو بشأن توزيع الوظائف حسب الرتبة، فإنها تذكّر بأن الممارسة المتبعة خلال الجزء الأكبر من العقدين الأخيرين قد شهدت تحوّلًا من نهج مستند إلى المدخلات إلى نهج مستند إلى النتائج. وتماشيًا مع ذلك، حدثت مع مرور الوقت تغيّرات تدريجية في عرض ميزانية المنظمة لأن هذه الأخيرة واصلت جهودها الرامية إلى دمج ثقافة النتائج بشكل أفضل في عملها بالتشاور الكامل مع الأجهزة الرئاسية. ومنذ عام 2004، تتابع المنظمة باهتمام تقارير وحدة التفتيش المشتركة التي توفر توجيهات لتنفيذ الإدارة المستندة إلى النتائج بشكل فعال في كيانات منظومة الأمم المتحدة. ولوحظ منذ البداية أنه ليس من السهل التغلّب على التوترات الكامنة في الانتقال من المدخلات والمخرجات إلى النواتج وأن ذلك يتطلّب تغييرًا في ثقافة كيانات الأمم المتحدة وأجهزة الإشراف التابعة لها. وأشارت وحدة التفتيش المشتركة في تقريرها الأولي لعام 2004 بشأن هذا الموضوع إلى أنه "[...] رغم حصول التحول إلى النهج المستند إلى النتائج على موافقة الهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة بوجه عام، فإن الدول الأعضاء تجد صعوبة، في حالات عديدة، في تحويل تركيزها من العملية المدفوعة بالمدخلات التي كانت تجري في الماضي، إلى البرمجة والميزنة المستندتين إلى النتائج والمدفوعتين بالنواتج، مما يجعل من الصعب في بعض الأحيان على الأمانات، بل وعلى هيئات الرقابة، أن تكيف أساليب عملها مع النهج المستند إلى النتائج بطريقة تتسم بالكفاءة".[7] وأعادت وحدة التفتيش المشتركة التأكيد على الحاجة إلى إحداث تغيير في الثقافة في تقريرها لعام 2006.[8]	إنّ المجلس (الوثيقة CL 175/REP، يونيو/حزيران 2024): 25- (د) رحّب بملاحظات الإدارة بشأن التوصيات الرسمية الست الموجّهة إلى المجلس (التوصيات 3، و4، و5، و7، و8 و10) بهدف دعمه في البت في قبول كل توصية أو عدم قبولها، وتحديد متى وكيف سيتم تنفيذها في حال قبولها؛ 25- (و) وبالنسبة إلى التوصيتين 4 و5، طلب من الإدارة إتاحة التفاصيل الإضافية المقترحة في الإصدار المقبل من برنامج العمل والميزانية لدعم تعزيز النقاش وعملية صنع القرار، مع التشديد في الوقت عينه على أهمية أن يظلّ برنامج العمل والميزانية مترسّخًا في مبادئ الإدارة المستندة إلى النتائج؛	تؤكد الإدارة على أهمية مواصلة ترسيخ برنامج العمل والميزانية في مبادئ الإدارة المستندة إلى النتائج. وتم تقديم تفاصيل إضافية لدعم تعزيز النقاش وعملية صنع القرار المقترحة بموجب التوصية 4 في برنامج العمل والميزانية للفترة 2026–2027 (الوثيقة C 2025/3).	●		

[5] انظر مثلًا الفقرات من 17 إلى 22 من الوثيقة CL 144/REP بشأن "هيكل المكاتب الميدانية وطريقة عملها"؛ والفقرتين 15 و16 من الوثيقة CL 153/REP؛ والوثيقة CL 153/14 Rev.1؛ والفقرتين 18 و19 من الوثيقة CL 154/REP؛ والوثيقة CL 154/6 Rev.1؛ والفقرة 11(ب) من الوثيقة CL 156/REP؛ والفقرة 40 من الوثيقة CL 174/REP.

[6] انظر مثلًا الوثيقة PC 134/4 بعنوان *خطة عمل عمليات التقييم للفترة 2022–2025 – تحديث*.

[7] الفقرة 23 من التقرير JIU/REP/2004/6 بعنوان "تنفيذ الإدارة المستندة إلى النتائج في منظمات الأمم المتحدة: الجزء الأول من سلسلة التقارير عن الإدارة من أجل النتائج في منظومة الأمم المتحدة".

[8] الفقرة 11 من التقرير JIU/REP/2006/6 بعنوان "الإدارة المستندة إلى النتائج في الأمم المتحدة في سياق عملية الإصلاح".

	وفي الإطار المرجعي لنظام الإدارة المستندة إلى النتائج الذي أصدرته وحدة التفتيش المشتركة في عام 2017، اقترحت الوحدة أن يتمثل أحد مؤشرات الأداء المستخدمة في تقييم مرحلة تطوّر الإدارة المستندة إلى النتائج في "تخصيص الموارد بحسب النواتج وربطها بتوفير الأموال على سبيل الأولوية للبرامج/والمشاريع بالاستناد إلى مستويات مساهمتها المتوقعة في الأهداف الاستراتيجية ولتحسين الأثر والاستدامة".[9] ومن هذا المنطلق، بذلت المنظمة جهودًا لتحويل ثقافتها بشكل تدريجي لكي تعكس التغيّرات المناسبة التي يتم إدخالها على وثائق البرمجة والإبلاغ التي تصدرها، وعلى العمليات والهياكل والمساءلة الداخلية، من أجل تنفيذ الإدارة المستندة إلى النتائج بمزيد من الفعالية.				
التوصية 5 ينبغي للمجلس أن يطلب إلى المدير العام، عند تقديم مشروع برنامج العمل والميزانية للفترة 2026–2027، أن يُدرج في جداول الميزانية، وكذلك في الجداول المرفقة بشأن مؤشرات الأداء الرئيسية (أي في الملحق الأول المتعلق بإطار النتائج المحدّث)، عمودًا إضافيًا يبين الأداء الفعلي خلال فترة السنتين أو في السنة السابقة التي تتوافر عنها هذه المعلومات.	**ملاحظات منظمة الأغذية والزراعة** تقف الإدارة على أهبة الاستعداد لتوفير معلومات إضافية في برنامج العمل والميزانية حسبما يراه المجلس مناسبًا، وتذكّر في الوقت نفسه بأنها تعرض على كل دورة من دورات المؤتمر وثيقة برنامج العمل والميزانية وتقرير تنفيذ البرامج في فترة السنتين الذي يعدّ وثيقة المساءلة الرئيسية على المستوى العالمي في المنظمة ويوفر معلومات عن الأداء الفعلي خلال فترة السنتين السابقة المشار إليها أعلاه.	إنّ المجلس (الوثيقة CL 175/REP، يونيو/حزيران 2024): 25– (د) رحّب بملاحظات الإدارة بشأن التوصيات الرسمية الست الموجّهة إلى المجلس (التوصيات 3، و4، و5، و7، و8 و10) بهدف دعمه في البت في قبول كل توصية أو عدم قبولها، وتحديد متى وكيف سيتم تنفيذها في حال قبولها؛ 25– (و) وبالنسبة إلى التوصيتين 4 و5، طلب من الإدارة إتاحة التفاصيل الإضافية المقترحة في الإصدار المقبل من برنامج العمل والميزانية لدعم تعزيز النقاش وعملية صنع القرار، مع التشديد في الوقت عينه على أهمية أن يظلّ برنامج العمل والميزانية مترسّخًا في مبادئ الإدارة المستندة إلى النتائج؛	تؤكّد الإدارة على أهمية مواصلة ترسيخ برنامج العمل والميزانية في مبادئ الإدارة المستندة إلى النتائج. وتم تقديم تفاصيل إضافية لدعم تعزيز النقاش وعملية صنع القرار المقترحة بموجب التوصية 4 في برنامج العمل والميزانية للفترة 2026–2027 (الوثيقة C 2025/3).	●		

[9] الملحق بالتقرير JIU/NOTE/2017/1 بعنوان "الإدارة المستندة إلى النتائج في منظومة الأمم المتحدة: النموذج العالي الأثر للإدارة المستندة إلى النتائج"، الصفحة 95 من الوثيقة باللغة الإنكليزية.

التوصية 6 ينبغي للمدير العام، في سياق تقديم مشروع برنامج العمل والميزانية للفترة 2026–2027، أن يقترح، على سبيل التجربة، خيار الميزنة الكاملة أو الجزئية لمعدلات الشغور بالاستناد قدر الإمكان إلى المعدلات الفعلية.	**تمت الموافقة عليها جزئيًا** يستند برنامج العمل والميزانية الذي قدّمه المدير العام إلى إطار مستند إلى النتائج ويتضمن تحديدًا كميًا للتكاليف الناشئة عن جميع النتائج بما يتماشى مع النصوص الأساسية.[10] ويعدّ هذا النهج المستند إلى النتائج لوضع الميزانية – والذي طبقه المؤتمر في إطار الإصلاحات التي أجريت بموجب خطة العمل الفورية لتجديد منظمة الأغذية والزراعة – أساسيًا ومن غير المتوقع تغييره. ومع ذلك، يسرّ الإدارة التوسّع في المعلومات التي تدرجها في برنامج العمل والميزانية للفترة 2026–2027 في ما يتعلّق بمعدلات الشغور وعامل انقضاء الوقت[11] – وهو أداة من أدوات الميزانية ترمي إلى خفض الاعتمادات المخصصة في الميزانية للوظائف الثابتة في البرنامج العادي من أجل مراعاة آثار الشواغر. وتتماشى المنهجية المتبعة مع تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام 1994 عن *دوران الموظفين والتأخير في عملية التعيين (عامل انقضاء الوقت)*[12] الذي يوصي بأنه "ينبغي الحفاظ على الممارسة المطبقة منذ أمد طويل لمعامل التأخير في شغل الوظائف لتكون بمثابة أداةً مفيدة تعكس ظاهرة طبيعية، تؤدي إلى وفورات غير مقصودة نتيجة لممارسات وقيود التوظيف المختلفة: إلا أنه لا ينبغي إقحامه ليصبح تسوية إلزامية تحمل على تأخير ملء الوظائف المدرجة في الميزانية بما يضر بالبرنامج".	إنّ المجلس (الوثيقة CL 175/REP، يونيو/حزيران 2024): 25- (ج) رحّب برد الإدارة على التوصيات الرسمية الأربع الموجّهة إليها (التوصيات 1، و2، و6 و9) وتطلّع إلى تنفيذها بالقدر المقبول وضمن الأطر الزمنية المقترحة؛	تمت الموافقة جزئيًا على توصية وحدة التفتيش المشتركة هذه (وفقًا لما اتُّفق عليه مع الأجهزة الرئاسية). وقد أدرجت الإدارة معلومات في برنامج العمل والميزانية للفترة 2026–2027 (الوثيقة C 2025/3) تتعلّق بمعدلات الشغور وعامل انقضاء الوقت الذي يُعدّ أداة الميزانية الرامية إلى خفض الاعتمادات المخصصة في الميزانية للوظائف الثابتة في البرنامج العادي من أجل مراعاة آثار الشواغر. وقد عرض برنامج العمل والميزانية للفترة 2026–2027، الذي وافق عليه المؤتمر، انخفاضًا في معدل الشغور في الفئة المهنية من نحو 23 في المائة إلى 18 في المائة.	●		
التوصية 7 ينبغي للمجلس أن يطلب إلى المدير العام أن يُقدم مقترحًا يدعو فيه إلى أن يُطبق بحلول نهاية عام 2024 رسمًا رمزيًا موحدًا على المساهمات من خارج الميزانية (يتراوح على سبيل المثال بين 0.1 و0.5 في المائة من القيمة الإجمالية للمساهمات) لتكميل تمويل الالتزامات الصحية السابقة بعد انتهاء	**ملاحظات منظمة الأغذية والزراعة** يعدّ تمويل جزءٍ من التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة انطلاقًا من رسم يفرض على المشاريع، نهجًا هامًا ويمكن استكشافه. ولكن الإدارة تشير إلى أن اقتراح فرض رسم رمزي موحد، مهما كان صغيرًا، لاستكمال تمويل الالتزامات السابقة بعد انتهاء الخدمة في إطار التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة قد يكون غير مقبول بالنسبة إلى الجهات المانحة التي تقدّم مساهمات طوعية. وأظهرت التجربة أن الجهات المانحة تتقيّد بشكل صارم بالمبدأ المتمثل في ارتباط التكاليف المقيّدة على حساب المشاريع ارتباطًا مباشرًا وواضحًا بالعمل المضطلع به. وتنظر لجنة المالية بالفعل في هذا الموضوع المهم المتعلّق بتمويل الالتزامات السابقة للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة. ويتم تزويد لجنة المالية كل سنة بمعلومات محدّثة سنوية عن التقييم الاكتواري للالتزامات، وقدّمت الإدارة على مر السنين عددًا من الوثائق التي تحدد الخيارات المتاحة لمعالجة فجوة التمويل، كانت آخرها الوثيقة FC 191/4 التي عُرضت على اللجنة في دورتها الحادية والتسعين بعد المائة التي عقدت في مايو/أيار 2022.	إنّ المجلس (الوثيقة CL 175/REP، يونيو/حزيران 2024): 25- (د) رحّب بملاحظات الإدارة بشأن التوصيات الرسمية الست الموجّهة إلى المجلس (التوصيات 3، و4، و5، و7، و8 و10) بهدف دعمه في البت في قبول كل توصية أو عدم قبولها، وتحديد متى وكيف سيتم تنفيذها في حال قبولها؛ 25- (ز) وبالنسبة إلى التوصية 7، أشار إلى أنّ تمويل الالتزامات السابقة للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة في إطار التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة يتطلب حلًّا على نطاق منظومة الأمم المتحدة ككلّ، وطلب من الإدارة مواصلة الانخراط ضمن الآليات المعنية في منظومة الأمم المتحدة بهذا الشأن، وإبقاء الأعضاء على بيّنة بصورة دورية من خلال لجنة المالية تبعًا لذلك؛ إنّ لجنة المالية (الوثيقة FC 176/10، نوفمبر/تشرين الثاني 2024):	ستقدّم الإدارة، في دورة لجنة المالية المقرر عقدها في نوفمبر/تشرين الثاني 2025، خيارات مقترحة لمعالجة مسألة النقص في التمويل الخاص بالتزامات التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة بالتنسيق مع المنظمات الأخرى التابعة النظام الموحّد للأمم المتحدة (الوثيقة 206/4).	● نوفمبر/تشرين الثاني 2025	

[10] الفقرة 1(ج) من القرار 2009/10.

[11] انظر مثلًا الفقرات من 142 إلى 145 من الوثيقة C 2023/3. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن لجنة المالية أجرت في دورتها التي عقدت في مارس/آذار 2023 استعراضًا خاصًا لمنهجية عامل انقضاء الوقت والوفورات في الميزانية الناجمة عن تطبيق هذه المنهجية (الوثيقة FC 195/7 – مذكرة المعلومات 1).

[12] الوثيقة JIU/REP/94/7.

الخدمة في إطار التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة التي تراكمت بالفعل من خلال الاشتراكات المقررة والفوائد المستحقة عليها.	وطلبت لجنة المالية، في دورتها الثامنة والتسعين بعد المائة التي عقدت في نوفمبر/تشرين الثاني 2023، "إلى الإدارة، بالعمل على نحو وثيق مع الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها، مواصلة استكشاف الخيارات المجدية، غير تلك القائمة على إعادة إرساء اشتراكات خاصة، لمعالجة مسألة النقص في التمويل الخاص بالتزامات التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة، وذلك بالتنسيق مع سائر المنظمات التابعة للنظام الموحّد للأمم المتحدة من أجل تقديم عرض ملموس للجنة في أقرب وقت ممكن".[13] وعُرضت معلومات محدّثة عن التقدّم المحرز في هذا الاستعراض على لجنة المالية في دورتها التاسعة والتسعين بعد المائة في مايو/أيار 2024،[14] على أن تُعرض وثيقة إضافية عن الخيارات المتاحة وأثرها على نسبة التمويل على اللجنة في دورتها في نوفمبر/تشرين الثاني 2024. وقد يرغب المجلس في التماس توجيهات مفصّلة من لجنة المالية في ما يتعلّق بالأثر الذي يمكن أن يحدثه النهج المقترح على قيمة التزامات التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة غير المموّلة وفي إدراج ذلك في مجموعة الخيارات التي سيتم عرضها على لجنة المالية لكي تنظر فيها بناءً على طلبها المشار إليه أعلاه. وتقف الإدارة على أهبة الاستعداد لدعم لجنة المالية والمجلس في هذا الصدد.	8- (ج) أشارت، كما أُفيد عنه في دوراتها الماضية، إلى أن المستوى الإجمالي للعجز في الحساب العام يُعزى بالدرجة الأولى إلى الأعباء غير المموّلة الخاصة بالالتزامات المتعلقة بالموظفين وطلبت من الإدارة أن توافيها في دورتها في نوفمبر/تشرين الثاني 2025، باقتراحات لخيارات مجدية، غير تلك القائمة على إعادة إرساء اشتراكات خاصة، لمعالجة مسألة النقص في التمويل الخاص بالتزامات التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة، وذلك بالتنسيق مع سائر المنظمات التابعة للنظام الموحّد للأمم المتحدة			
التوصية 8 ينبغي للمجلس أن يطلب إلى المدير العام أن يُنفذ تدابير محددة لخفض معدلات الشغور وتسريع وتيرة عمليات التعيين من دون المساس بنوعية المرشحين، وأن يُقدم تقريرًا عن أثر هذه التدابير في موعد لا يتجاوز عام 2025.	**ملاحظات منظمة الأغذية والزراعة** في حال وافق المجلس على هذه التوصية، تقف الإدارة على أهبة الاستعداد لدعمه ودعم لجانه المعنية في هذا الصدد.	إنّ المجلس (الوثيقة CL 175/REP، يونيو/حزيران 2024): 25- (د) رحّب بملاحظات الإدارة بشأن التوصيات الرسمية الست الموجّهة إلى المجلس (التوصيات 3، و4، و5، و7، و8 و10) بهدف دعمه في البت في قبول كل توصية أو عدم قبولها، وتحديد متى وكيف سيتم تنفيذها في حال قبولها؛ 25- (ح) ودعم الإدارة من أجل معالجة التوصية 8، وطلب من الإدارة اتخاذ إجراءات محددة لخفض معدلات الوظائف الشاغرة وتسريع عمليات التعيين، وتطلّع إلى تلقي معلومات محدّثة بهذا الصدد خلال الدورة العادية المقبلة للجنة المالية؛	ستستمر معالجة هذه المسألة في التقارير الدورية المتعلّقة بالموارد البشرية التي يتم رفعها إلى لجنة المالية. وتندرج جهود المنظمة الرامية إلى تنفيذ تدابير موجهة لخفض معدلات الشغور وتسريع عمليات التعيين، مع الحفاظ على نوعية المرشحين المختارين، ضمن الخطة الاستراتيجية للموارد البشرية للفترة 2025-2028 التي تضع الأساس للتحسين المستمر. ومن المتوقع تحقيق مزيد من التحسينات مع إصدار سياسة التعيين الجديدة والخطوط التوجيهية للاختيار، المقرر إصدارها بحلول نهاية عام 2025.		● مارس/آذار 2026	

[13] الفقرة 9(ج) من الوثيقة CL 174/9.

[14] الوثيقة FC 199/4.

التوصية 9 ينبغي للمدير العام أن يُعزز تصميم عمليات إدارة المخاطر المؤسسية وأنشطة الرصد وفعاليتها في المنظمة، مثل رصد البرامج وتقييمها، على أن يبدأ ذلك بخطة عمل تُقدم إلى المجلس بحلول نهاية عام 2025، من خلال دورة مشتركة بين لجنة المالية ولجنة البرنامج، تبين بوضوح الأدوار والمسؤوليات في تصميم هذه العمليات وتنفيذها ورصدها.	**تمت الموافقة عليها** وضعت المنظمة برنامجًا يهدف إلى تعزيز عمليات إدارة المخاطر المؤسسية، وتم إحراز تقدّم كبير بفضل تعميم إدارة المخاطر في جميع وحدات المقر الرئيسي والمكاتب اللامركزية ووضع إطار للحوكمة يشمل عقد اجتماعات منتظمة للقيادة الرئيسية بشأن المسائل المتعلّقة بإدارة المخاطر. ومن المقرر القيام بخطوات إضافية في عامَي 2024 و2025 مع التركيز على مواصلة تحسين إطار إدارة المخاطر وتعزيز القدرة على إدارة المخاطر في المنظمة من خلال التدريب والدعم والرصد وتحسين التوجيهات والأدوات الداعمة. وسيتم عرض خطة عمل تتضمن الأدوار والمسؤوليات ذات الصلة على المجلس من خلال لجنة المالية ولجنة البرنامج بحلول نهاية عام 2025.	إنّ المجلس (الوثيقة CL 175/REP، يونيو/حزيران 2024): 25- (ج) رحّب برد الإدارة على التوصيات الرسمية الأربع الموجّهة إليها (التوصيات 1، و2، و6 و9) وتطلّع إلى تنفيذها بالقدر المقبول وضمن الأطر الزمنية المقترحة؛ 25- (ط) واتفق مع التوصية 9، وطلب من الإدارة إعداد خطة عمل تشير إلى الأدوار والمسؤوليات في تصميم هذه العمليات وتنفيذها ورصدها، وعرضها على المجلس من خلال لجنتي المالية والبرنامج، بحلول نهاية سنة 2025؛	لقد أُحرز تقدم كبير في تعزيز إدارة المخاطر المؤسسية في المنظمة. وعلى وجه الخصوص، جرى تنفيذ سياسة شاملة لإدارة المخاطر المؤسسية، تتضمن وصفًا تفصيليًا للأدوار والمسؤوليات في تصميم عمليات إدارة المخاطر المؤسسية وتنفيذها ورصدها. وقد تم توفير تدريب واسع للإدارة العليا والإدارة الإقليمية، على أن يتلقى ممثلو منظمة الأغذية والزراعة التدريب في نوفمبر/تشرين الثاني 2025. ويُعرض التقدّم المحرز، فضلًا عن خطة العمل الرامية إلى تعزيز تنفيذ إدارة المخاطر المؤسسية بشكل أكبر، على لجنة المالية (الوثيقة FC 206/10).			● ديسمبر/كانون الأول 2025
التوصية 10 ينبغي للمجلس أن يستعرض، بحلول نهاية عام 2026، ميثاقي مكتب المفتش العام ومكتب التقييم من أجل تعزيز استقلالهما التنظيمي، وعلاقتهما مع الأجهزة الرئاسية (مثل التسلسل الإداري الذي يربطهما بالمجلس، وتفويض السلطة، ودور المجلس في الموافقة على الميزانيات) ولجان الإدارة (مثل لجنة التقييم الداخلي) وصلتها	**ملاحظات منظمة الأغذية والزراعة** في حال وافق المجلس على هذه التوصية، تقف الإدارة على أهبة الاستعداد لدعم الأجهزة الرئاسية المعنية من أجل استعراض ميثاقَي مكتب المفتش العام ومكتب التقييم.	إنّ المجلس (الوثيقة CL 175/REP، يونيو/حزيران 2024): 25- (د) رحّب بملاحظات الإدارة بشأن التوصيات الرسمية الست الموجّهة إلى المجلس (التوصيات 3، و4، و5، و7، و8 و10) بهدف دعمه في البت في قبول كل توصية أو عدم قبولها، وتحديد متى وكيف سيتم تنفيذها في حال قبولها؛ 25- (ي) واستعرض التوصية 10 بشأن الحاجة إلى استعراض ميثاق مكتب التقييم وميثاق مكتب المفتش العام لغرض تأكيد أنّ هذين الميثاقين يتواءمان مع أفضل الممارسات في منظومة الأمم المتحدة، وطلب عقد المزيد من المشاورات غير الرسمية، بالإضافة إلى مداولات ضمن الأجهزة الرئاسية المختصة، وطلب من الإدارة إعطاء أول تحديث خلال الدورة السابعة والسبعين بعد المائة للمجلس؛ إنّ لجنة الشؤون الدستورية والقانونية (الوثيقة CL 176/11، أكتوبر/تشرين الأول 2024):	ستتم مشاركة الاستنتاجات والرؤى المستمدة من هذا التقييم مع لجان المجلس في عام 2025.			● ديسمبر/كانون الأول 2026

بلجنة الإشراف الاستشارية، التي تقدم المشورة إلى كل من الإدارة والأجهزة الرئاسية.		24- [...] أكّدت وجود مجموعة متنوعة من الخيارات لتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة، ضمن النطاق المقبول، من دون أن يقتضي ذلك بالضرورة إدخال تعديلات على النصوص الأساسية. ولاحظت أيضًا أن طريقة التنفيذ ذات الصلة سوف تسترشد بجملة أمور من ضمنها جوهر القرار المتخذ بشأن كل توصية والأدوار والمسؤوليات التي حددتها النصوص الأساسية. إنّ المجلس (الوثيقة CL 176/REP، ديسمبر/كانون الأول 2024): 36- (هـ) طلب من الإدارة استعراض ميثاق مكتب التقييم وميثاق مكتب المفتش العام بغية تأكيد مواءمة هذين الميثاقين مع أفضل الممارسات المتبعة في منظومة الأمم المتحدة؛ وإعطاء معلومات محدّثة للأجهزة الرئاسية المختصة؛ وإعطاء معلومات محدّثة أوليّة خلال الدورة السابعة والسبعين بعد المائة للمجلس.			

استعراض شؤون الإدارة والتنظيم في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

معلومات محدّثة عن حالة التقدّم المحرز في معالجة التوصيات غير الرسمية

قسم الاستعراض		توصيات وحدة التفتيش المشتركة المتعلّقة باستعراض شؤون الإدارة والتنظيم (غير رسمية)	الملاحظات والتعليقات	●تمت معالجتها	●قيد الإنجاز	●جارية
الحوكمة والقيادة	-2	يوصي المفتشون بشدة المدير العام بأن يُجري استعراضًا لدليل التعليمات الإدارية لكي يُجسِّد التغييرات التي تُنفذها المنظمة (انظر الفقرة 32).	لقد بدأ استعراض دليل التعليمات الإدارية مع مطالبة الجهات المسؤولة عن العملية بأن تحدد الأقسام التي يجب إدخال تعديلات عليها لتعكس الهياكل الحالية. ومن المتوقع استكمال الأنشطة في ديسمبر/كانون الأول 2025.		● ديسمبر/كانون الأول 2025	
الحوكمة والقيادة	-3	يُشجّع المفتشون المجلس على النظر في إمكانية توسيع نطاق استعراض الإطار الاستراتيجي لعام 2025 لكي يشمل تقييمًا يتناول طرق العمل الجديدة (انظر الفقرة 33).	صادق المؤتمر على الإطار الاستراتيجي المنقح للفترة 2022–2031 (الوثيقة C 2025/7) في يوليو/تموز 2025. وتعرض الوثيقة نتائج عملية شاملة وجامعة لتحديث أولوياته للفترة 2026–2027 وما بعدها. وانطوت هذه العملية على مشاورات مع الوحدات في المقر الرئيسي، والأقاليم، والفرق المعنية بالأنشطة المعيارية لجمع الدروس المستفادة، والنظر في تطوّر الاتجاهات والدوافع الخارجية، وتحديد القضايا والفجوات الرئيسية، وتحديد أصحاب المصلحة الذين هم في أفضل وضع لاتخاذ إجراءات لزيادة الأثر.	●		
الهيكل التنظيمي	-6	يقترح المفتشون مواصلة النظر في زيادة تفويض السلطة إلى المكاتب الإقليمية حالما تُقدّم تأكيدات بأن المهام يمكن أداؤها في الوقت مناسب، وبأقل قدرٍ من المخاطر، وبمساءلة كاملة، ووفقًا لضوابط داخلية مناسبة (انظر الفقرة 65).	تم تطبيق تفويض السلطة الخاصة بالمشتريات على المستويين الإقليمي والقطري في المنظمة على المكاتب اللامركزية والمكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية التابعة للمنظمة كافةً اعتبارًا من 1 يناير/كانون الثاني 2025. وتجري حاليًا عمليات مراجعة القسم 502 من دليل الإجراءات الإدارية ومن المتوقع استكمالها بحلول نهاية يناير/كانون الثاني 2025. وبالإضافة إلى زيادة تفويض السلطة، وتماشيًا مع عملية إضفاء الطابع اللامركزي والقرار الذي يقضي بتمكين المكاتب الإقليمية في ما يتعلّق بالمشتريات، يجري إنشاء لجنة مشتريات إقليمية في كل مكتب إقليمي لتؤدي دورًا مشابهًا لدور لجنة المشتريات في المقر الرئيسي من أجل استعراض الحالات الاستثنائية. ومن المتوقع استكمال الأنشطة في الفصل الأول من عام 2025. ويجري العمل أيضًا على تنفيذ آلية لتعديل تفويض السلطة بالاستناد إلى نتائج تقييم المخاطر/القدرات في كل مكتب لامركزي. ومن المتوقع استكمال الأنشطة في الفصل الثالث من عام 2025. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل شعبة الموارد البشرية اقتراح تفويض ملائم ومناسب للمسائل المتعلّقة بالموارد البشرية إلى المكاتب الإقليمية، وخاصة في سياق الاستمرار في وضع واستعراض السياسات المتعلّقة بالموارد البشرية، وستدعم الإدارة تنقيح أي قواعد بعد صدور قرار في مجال السياسات بشأن تفويض السلطة.		● ديسمبر/كانون الأول 2025	

قسم الاستعراض		توصيات وحدة التفتيش المشتركة المتعلّقة باستعراض شؤون الإدارة والتنظيم (غير رسمية)	الملاحظات والتعليقات	●تمت معالجتها	●قيد الإنجاز	●جارية
إدارة الميزانية والشؤون المالية	-8	يُشجّع المفتشون المدير العام على النظر في إضافة مؤشر أداء رئيسي ثانٍ للناتج 10-2، في سياق تقديم مشروع برنامج العمل والميزانية للفترة 2026-2027، من أجل توفير تقييم أشمل وأكثر دقة لإدارة الموارد المالية (انظر الفقرة 98).	لقد أُدرج مؤشر أداء رئيسي لتوفير تقييم أشمل وأكثر دقة لإدارة الموارد المالية في الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2026-2029 (الوثيقة C 2025/9).	●		
الشؤون الإدارية والموارد البشرية	-11	يلاحظ المفتشون ما تحقق من تقدم خلال السنوات الأخيرة في مجال تحسين العلاقات بين الموظفين والإدارة من خلال التفاعل مع اتحادات الموظفين، ويثقون في أن هذا النهج سيستمر، ولذلك فإنهم يشجّعون المدير العام على التعجيل بالنظر في طلبات اتحادات الموظفين المعترف بها لتمكينها من تمثيل مزيد من فئات و/أو مجموعات الموظفين، وتقديم تقرير عن ذلك إلى المجلس في موعد لا يتجاوز عام 2025 في سياق التقرير السنوي عن الموارد البشرية (انظر الفقرة 114).	واصلت المنظمة تعزيز علاقات الموظفين بالإدارة من خلال التواصل المنتظم مع اتحادات الموظفين المعترف بها في اللجنة الاستشارية بين الموظفين والإدارة. ويجري حاليًا النظر في مقترح لتوسيع نطاق التمثيل، وبالتحديد ليشمل موظفي الخدمة الوطنية من الفئة المهنية ضمن الاتحاد الذي يمثل موظفي الفئة المهنية، وموظفي الخدمات العامة العاملين في المكاتب اللامركزية ضمن الاتحاد الذي يمثل موظفي الخدمات العامة. وسيتم عرض معلومات محدّثة عن التقدّم المحرز على لجنة المالية في دورتها المزمع عقدها في ربيع عام 2026، في إطار التقرير السنوي عن الموارد البشرية لعام 2025.		● مارس/آذار 2026	
الشؤون الإدارية والموارد البشرية	-13	يشجع المفتشون المدير العام على استخدام ترتيبات تصنيف المرشحين الموصى بهم التي تعرضها اللجان المعنية، من أجل تسريع عملية اتخاذ القرار بشأن التعيين (انظر الفقرة 124).	ستُبقي شعبة الموارد البشرية المجلس على علمٍ بالتطورات والتحسينات في سياسات الموارد البشرية من خلال التقارير الدورية المتعلّقة بالموارد البشرية المقدمة إلى لجنة المالية. وقد قُدمت معلومات محدّثة عن التدابير المحددة لخفض معدلات الشغور وتسريع عمليات التعيين في التقرير السنوي عن الموارد البشرية لعام 2024 (انظر التوصية الرسمية 8).			● مارس/آذار 2026
الشؤون الإدارية والموارد البشرية	-17	أشار المفتشون إلى اقتراح طُرح خلال المقابلات بشأن السبل والوسائل الكفيلة بالانتقال إلى تقييم أداء أكثر موضوعية، ويشجّعون المدير العام على تجريب وضع حدود لعدد تقييمات الأداء التي تحصل على تصنيف "يتجاوز التوقعات" (مثلًا 20 في المائة من كل وحدة تنظيمية)، وعلى رفع تقرير بالنتائج إلى المجلس في موعد أقصاه عام 2025، في إطار التقرير السنوي عن الموارد البشرية (انظر الفقرة 134).	ستُبقي شعبة الموارد البشرية المجلس على علمٍ بالتطورات والتحسينات في سياسات الموارد البشرية من خلال التقارير الدورية المتعلّقة بالموارد البشرية المقدمة إلى لجنة المالية. وتستعرض شعبة الموارد البشرية حاليًا سياسة إدارة الأداء، وسيتم تقديم معلومات محدّثة في التقرير السنوي المقبل عن الموارد البشرية في مارس/آذار 2026. وكجزءٍ من هذه العملية، أُجريت عملية شاملة للتقييم المقارن، إلى جانب مسح استهدف المشرفين، ومشاورات مع القيادة العليا، واستعراض مكتبي لاستمارات التقييم.			● مارس/آذار 2026
الشؤون الإدارية والموارد البشرية	-18	لاحظ المفتشون، أثناء زيارتهم لمركز الخدمات المشتركة، أن المكتب يتسم بجودة تنظيمه وحُسن إداراته وكفاءته وفعاليته؛ ويُشجّعون المدير العام على أن يفكر في مدى كفاية الموارد المخصصة للمركز من أجل زيادة تعزيز مستوى الامتياز ورضا العملاء (انظر الفقرة 136).	تمت إعادة النظر في تخصيص الموارد في سياق برنامج العمل والميزانية للفترة 2026-2027 (الوثيقة C 2025/3).	●		
إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	-19	يقترح المفتشون أن تضع منظمة الأغذية والزراعة مبررات وخطة قوية لتحقيق المنافع تُحدد فيها المزايا التي ستتحقق من خلال تنفيذ نظام تخطيط الموارد في المنظمة في غضون مدة زمنية محددة، وأن تقدّمها إلى المجلس كجزءٍ من عملية صنع القرار (انظر الفقرة 152).	سيتم وضع مبررات قوية قبل إجراء أي تغييرات كبيرة في نظام تخطيط الموارد في المنظمة.			●
إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	-20	يرى المفتشون أن على منظمة الأغذية والزراعة أن تسترشد بتجربة كيانات مماثلة في الأمم المتحدة قامت بتنفيذ نظام تخطيط الموارد المؤسسية لديها تدريجيًا بحسب النظام أو وحدة الأعمال أو الموقع، أو بمزيج من هذه العناصر (انظر الفقرة 153).	ستسعى المنظمة إلى الاستفادة من تجربة كيانات مماثلة في الأمم المتحدة.			● مارس/آذار 2026

قسم الاستعراض		توصيات وحدة التفتيش المشتركة المتعلّقة باستعراض شؤون الإدارة والتنظيم (غير رسمية)	الملاحظات والتعليقات	●تمت معالجتها	●قيد الإنجاز	●جارية
إدارة المخاطر والضوابط الداخلية والإشراف	-21	يُثني المفتشون على الإدارة العليا في منظمة الأغذية والزراعة لاعتمادها إطارًا رسميًا للمساءلة، ويجدّدون التأكيد على أهمية مواءمته مع الممارسات الجيدة الواردة في إطار المساءلة المرجعي المحدّث الصادر عن وحدة التفتيش المشتركة (انظر الفقرة 155).	أصدر مكتب المفتش العام مؤخرًا تقرير المراجعة بشأن إطار المساءلة في المنظمة. وفي تقييم حالة إطار المساءلة في المنظمة، استخدم المكتب 24 معيارًا مرجعيًا اقترحتها وحدة التفتيش المشتركة في استعراضها الأخير لأطر المساءلة في منظمات منظومة الأمم المتحدة. وقام مكتب المفتش العام بمواءمة هذه المعايير المرجعية لتتلاءم مع السياق التنظيمي للمنظمة، حيثما كان ذلك ضروريًا. ويتاح موجز التقرير للعموم، ويمكن أن يطلب الأعضاء نسخة من التقرير الكامل من المفتش العام.			● مارس/آذار 2026
إدارة المخاطر والضوابط الداخلية والإشراف	-22	يُشجّع المفتشون الإدارة العليا لمنظمة الأغذية والزراعة على استعراض الهيكل العام ومحتوى بيان الضوابط الداخلية لكي يشمل، ضمن جملة أمور أخرى، إشارة أوضح إلى سياسة المساءلة وإلى تقارير مراجعة الحسابات الصادرة خلال السنة والمصنّفة بأنها "بحاجة إلى تحسين كبير" (انظر الفقرة 156).	تم استعراض بيان الضوابط الداخلية في عام 2024 لزيادة التركيز على القضايا التي تم تحديدها في ما يخص الضوابط وعلى العمل الجاري أو المزمع القيام به لمعالجتها. وينطوي تحديد القضايا على إجراء استعراض كامل لجميع تقارير المراجعة الصادرة خلال السنة المعنية ولجميع توصيات المراجعة المعلّقة التي تنطوي على مخاطر عالية – خطط عمل الإدارة. وسيتم إدراج إشارات أوضح إلى سياسة المساءلة في بيان الضوابط الداخلية لعام 2024. واستكملت الأنشطة في مارس/آذار 2025.	●		
إدارة المخاطر والضوابط الداخلية والإشراف	-23	يقترح المفتشون أن تضع وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات مؤشرات أداء رئيسية إضافية تتيح للجنة الإشراف الاستشارية ولجنة المالية الاستناد إلى معلومات موضوعية في تقييمهما لمدى كفاية ميزانية الوظيفة. ومن الأهمية بمكان إدماج تخصيص الموارد مع التخطيط القائم على المخاطر لتحديد المخاطر التي ستبقى من دون معالجة بسبب عدم كفاية الموارد (انظر الفقرة 161).	توفر منهجية تخطيط المراجعة القائمة على المخاطر التي يعتمدها مكتب المفتش العام بالفعل إمكانية إظهار الفجوة في الموارد بين عمليات مراجعة الحسابات التي يجب الاضطلاع بها وبين الموارد المتاحة. ولكن مكتب المفتش العام سينظر في الطريقة التي يمكن بها إظهار هذه الفجوة بشكل أفضل في التقارير التي سيرفعها في المستقبل إلى لجنة الإشراف الاستشارية ولجنة المالية، وذلك بدءًا من التقرير السنوي لمكتب المفتش العام لسنة 2025 الذي سيصدر في ربيع عام 2026، بعد وضع وإقرار خطة عمل مكتب المفتش العام لفترة السنتين 2026–2027.			● مايو/أيار 2026
إدارة المخاطر والضوابط الداخلية والإشراف	-24	يقترح المفتشون أن يُقسم التقرير السنوي للمفتش العام النفقات الفعلية بين المراجعة الداخلية والتحقيقات لأنها لا تُسجّل حاليًا لكل وظيفة على حدة. وسيساعد ذلك مؤتمر المنظمة على تقييم مدى كفاية الميزانية المخصصة لأنشطة مكتب المفتش العام المختلفة للغاية (انظر الفقرة 162).	تم الإبلاغ بالفعل عن تفاصيل النفقات الإجمالية لمكتب المفتش العام من حيث التحقيقات، والمراجعة، والتكاليف المشتركة، بالنسب المئوية في التقرير السنوي لمكتب المفتش العام لسنة 2023. واعتبارًا من التقرير السنوي لمكتب المفتش العام لعام 2024، بدأ المكتب في تقديم تحليل أكثر شمولًا للتقسيم حسب بنود الميزانية وسيستمر ذلك في تقاريره المستقبلية.	●		
إدارة المخاطر والضوابط الداخلية والإشراف	-25	يُشجّع المفتشون المجلس على أن ينظر، بدعم من لجنة المالية، في تعزيز استقلال المفتش العام ومسؤولياته المتعلقة بتقديم التقارير إلى كل من لجنة المالية والمجلس نظرًا إلى أن المفتش العام يُقدم تقاريره حاليًا فقط إلى المدير العام المسؤول عن إعداد تقييم أدائه، مع مدخلات من لجنة الإشراف الاستشارية (انظر الفقرة 164).	تندرج المناقشة الفنية حول هذا الموضوع ضمن اختصاصات لجنة الإشراف الاستشارية ولجنة المالية. وأشارت لجنة الإشراف الاستشارية في تقريرها السنوي لعام 2024 إلى المدير العام ولجنة المالية (الوثيقة FC 203/12) إلى أنه لا توجد حاجة ملموسة لتعزيز استقلالية المفتش العام.	●		
إدارة المخاطر والضوابط الداخلية والإشراف	-26	يقترح المفتشون أن يستعرض مكتب التقييم هيكل تقريره السنوي وأن يُدرج معلومات أوضح عن عمليات التقييم الإلزامية مقابل عمليات التقييم التقديرية ومزيدًا من الشفافية بشأن مصادر تمويل كلٍ منها (انظر الفقرة 167).	قام مكتب التقييم في منظمة الأغذية والزراعة بمراجعة هيكل تقرير تقييم البرامج المقدَّم إلى الأجهزة الرئاسية في عام 2025. ويتضمن التقرير إشارات إلى عمليات التقييم الإلزامية مقابل التقديرية ومصادر التمويل (الفقرتان 11 و12 من تقرير تقييم البرامج لعام 2025). وسيواصل مكتب التقييم تعزيز التقارير المالية في التقارير المقبلة.	●		
إدارة المخاطر والضوابط الداخلية والإشراف	-27	يقترح المفتشون أن تُدرج في جميع الوثائق المقدمة إلى الأجهزة الرئاسية معلومات محدّثة عن حالة تنفيذ التوصيات المنبثقة عن عمليات التقييم، وأن يعمل مكتب التقييم ومكتب المفتش العام معًا لبلورة رؤية موحدة للمجالات التي بحاجة إلى تحسين حسب الموضوع أو الإدارة أو المكتب أو، على الأقل، تقديم المعلومات بطريقة متسقة، من أجل تيسير الحوار مع الأجهزة الرئاسية ومساعدتها على فهم المخاطر القائمة (انظر الفقرة 169).	يناقش مكتب المفتش العام ومكتب التقييم حاليًا كيفية دمج المواضيع المشتركة المنبثقة عن عمليات المراجعة والتقييم، ورفع التقارير بشأنها إلى الأجهزة الرئاسية. ومن المتوقع استكمال هذا العمل في ربيع عام 2026.			● مايو/أيار 2026

قسم الاستعراض		توصيات وحدة التفتيش المشتركة المتعلّقة باستعراض شؤون الإدارة والتنظيم (غير رسمية)	الملاحظات والتعليقات	●تمت معالجتها	●قيد الإنجاز	●جارية
إدارة المخاطر والضوابط الداخلية والإشراف	-28	يقترح المفتشون النظر في تغيير اسم مكتب التقييم لتمييز تقاريره عن التقارير الصادرة عن الإدارات الأخرى في منظمة الأغذية والزراعة (انظر الفقرة 172).	قدم مكتب التقييم وثيقة بعنوان "*تقييم التوصيات المقدّمة إلى مكتب التقييم والناشئة عن عمليات المراجعة الخارجية والتقييم والاستعراض (بما في ذلك التوصيات المتعلقة بسياسة منظمة الأغذية والزراعة الخاصة بالتقييم)*" إلى لجنة البرنامج في ربيع عام 2025 (الوثيقة PC 140/3). وقد اشتملت هذه الوثيقة على إشارة إلى هذه التوصية المحددة الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة. غير أن لجنة البرنامج في المنظمة لم تصدر أي قرار بشأن هذه المسألة. وسيُقدَّم التحديث المقبل عن حالة تنفيذ التوصية إلى لجنة البرنامج في دورتها المقبلة المزمع عقدها في خريف عام 2025.		● ديسمبر/كانون الأول 2025	
إدارة المخاطر والضوابط الداخلية والإشراف	-30	يُشجّع المفتشون بقوة مكتب المفتش العام ومكتب التقييم على العمل معًا، ومع إيلاء الاعتبار الواجب لمعايير السرية الملاءمة، في استعراض تصميم وفعالية جميع قنوات الاتصال القائمة المتاحة للأفراد المتضررين لتقديم تعقيباتهم أو الإبلاغ عن أي مخالفات، ومناقشة النتائج في اجتماع مشترك للجنة المالية ولجنة البرنامج (انظر الفقرة 175).	ناقش مكتب المفتش العام ومكتب التقييم، واتفقا مبدئيًا على إجراء استعراض مشترك أو منسّق لآليات الإبلاغ عن الشكاوى ومعالجتها في المنظمة في عام 2026.			● ديسمبر/كانون الأول 2026
إدارة المخاطر والضوابط الداخلية والإشراف	-32	يوصي المفتشون بشدة الجهاز المعني بأن يُعدل النصوص الأساسية لوضع حدود لمدة ولاية مراجع الحسابات الخارجي (انظر الفقرة 180).	أقرّت لجنة المالية في دورتها التاسعة والتسعين بعد المائة في مايو/أيار 2024 الترتيبات المتعلقة بالمناقصة واختيار وتعيين المراجع الخارجي الجديد للفترة الممتدة ست سنوات 2026–2031، وتم الشروع فيها قبل عرض تقرير وحدة التفتيش المشتركة على المجلس في يونيو/حزيران 2024. واختُتمت عملية الاختيار بتعيين هيئة المحاسبة الإدارية في جمهورية مصر العربية مراجعًا خارجيًا للمنظمة لمدة ست سنوات تبدأ في عام 2026. ورغم أن المجلس لم ينفذ التوصية المتعلقة بفرض حدود على مدة ولاية المراجع الخارجي في النصوص الأساسية، فإن المنظمة دأبت عمليًا على اتباع هذه التوصية عند تعيين المراجع الخارجي للفترات 2014–2019 و2020–2025 و2026–2031. وقد ترغب لجنة المالية في النظر فيما إذا كانت ستوصي بإضفاء الطابع الرسمي على الحد الزمني لمدة الولاية في النصوص الأساسية قبل الشروع في عملية تعيين المراجع الخارجي المقبل للفترة 2032–2037.			●
إدارة المخاطر والضوابط الداخلية والإشراف	-33	يودّ المفتشون أن يقترحوا على المجلس إجراء تغيير في هيكل التقرير المرحلي لمراجع الحسابات الخارجي لكي يشمل معلومات عن مستوى المخاطر الناشئة عن التوصيات المعلقة، وتجميع التوصيات المعلقة حسب العملية أو الموضوع أو المخاطر، لتيسير الحوار مع الأجهزة الرئاسية والوظائف الإشرافية الأخرى (انظر الفقرة 181).	كما ورد في التقرير المرحلي عن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي المقدَّم إلى لجنة المالية في دورتها الثانية بعد المائتين في نوفمبر/تشرين الثاني 2024، يتضمن التقرير معلومات عن مستوى المخاطر (جوهرية، كبيرة، وتستحق الانتباه) الذي أسنده المراجع الخارجي إلى كلّ توصية. وتُجمَّع التوصيات التي لم تنفذ بعد بحسب سنة التقرير ومستوى المخاطر ومجال العملية لتيسير استعراضها من جانب اللجنة، وعملًا بطلب اللجنة في دورتها الثامنة والتسعين بعد المائة، يشتمل كلّ تقرير مرحلي الآن أيضًا على جدول موجز بالتوصيات التي لم تنفذ بعد مصنَّفة بحسب مستوى المخاطر.	●		

المرفق 1: التوصيات غير الرسمية التي تمت معالجتها، كما استعرضتها لجنة المالية في دورتها الثالثة بعد المائتين

قسم الاستعراض		توصيات وحدة التفتيش المشتركة المتعلّقة باستعراض شؤون الإدارة والتنظيم (غير رسمية)	الملاحظات والتعليقات	●تمت معالجتها
الحوكمة والقيادة	1-	حثّ المفتشون المجلس، مع إقرارهم بحق الدول الأعضاء في اختيار مرشحيها، على تشجيع الدول بتزويد لجان المجلس بتفاصيل عن مؤهلات المرشحين، وبذل كل جهد لتقديم مرشحين ذوي خبرة ذات صلة، وفقًا للنصوص الأساسية (انظر الفقرة 29).	خلال المشاورات غير الرسمية التي أجراها الرئيس المستقل للمجلس مع الأعضاء في 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2024، اتفق الأعضاء على أن النصوص الأساسية توفّر الإطار الكافي لتقديم المرشحين إلى لجنة المجلس، مع الإشارة إلى ما ورد في ملاحظات وحدة التفتيش المشتركة بشأن المؤهلات.	●
الهيكل التنظيمي	4-	يُشجّع المفتشون المدير العام على تحديد أسماء واضحة للوظائف، وخصوصًا ما يتعلق منها بالقيادة الرئيسية وإدراجها في الهيكل التنظيمي (انظر الفقرة 57).	يتمثّل أحد الأهداف الرئيسية للهيكل التنظيمي، الذي صادق عليه المؤتمر في يونيو/حزيران 2021، في دعم قيام منظمة ملائمة للغرض الذي أنشئت من أجله، ومرنة، وقادرة على الاستجابة، وكفؤة، ومبتكرة، وتعمل بطريقة متّسقة بعيدًا عن التقوقع، وتفضي إلى "منظمة واحدة للأغذية والزراعة". ويهيئ النهج المتسق والنموذجي الذي يتبعه هذا الهيكل فرصًا للتعاون داخل المنظمة ويبني على ميزاتها النسبية للعمل مع منظمات أخرى خارج المنظمة. ويشكّل نواب المدير العام الثلاثة، ورئيس الخبراء الاقتصاديين، ورئيس العلماء، فريق قيادة موحّد يعمل بطريقة مشتركة بين القطاعات وشاملة لدعم المدير العام في جميع مجالات ولاية المنظمة. وإن كلّ نائب من نواب المدير العام وكل رئيس مسؤول عن الإشراف على وحدات معيّنة (التسلسل الإداري ألف) ويتحمّل مسؤوليات إشرافية بديلة محددة (التسلسل الإداري باء) بما يساهم في تقديم الدعم والاستعاضة عن الشخص الأساسي عند الحاجة. ويجري استعراض التسلسل الإداري بصورة منتظمة وإدخال التعديلات عليه لضمان أكبر ميزة نسبية لكل عضو من أعضاء القيادة الرئيسية. ويتم تحديد القيادة الرئيسية بشكل واضح في الهيكل التنظيمي.	●

قسم الاستعراض		توصيات وحدة التفتيش المشتركة المتعلّقة باستعراض شؤون الإدارة والتنظيم (غير رسمية)	الملاحظات والتعليقات	●تمت معالجتها
الهيكل التنظيمي	-5	يحث المفتشون المدير العام على أن يفكر في مدى كفاية الموارد المخصصة للمكاتب المناسبة من أجل تنفيذ خطة العمل المتفق عليها استجابة لعملية "مراجعة هيكل حوكمة المكاتب الميدانية وقدرتها" على النحو السليم، ويشجّعون المجلس على متابعة تنفيذ الخطة سنويًا (انظر الفقرة 63).	في ما يتعلّق بمدى كفاية الموارد، تتبع الإدارة توجيهات المجلس (الفقرة 24(هـ) من الوثيقة CL 175/REP) الذي "أيّد عدم تأثر الميزانية بإجراء التعديلات في المكاتب القطرية والمحافظة في الوقت نفسه على القدرة الفنية في المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية".	●
إدارة الميزانية والشؤون المالية	-7	يرى المفتشون أن على المدير العام أن يواصل اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان المراعاة الكاملة، في العلاقات مع الجهات المانحة، لمبدأ المراجعة الوحيدة للحسابات والاسترداد الكامل لتكاليف الدعم المتعلقة بجميع المشاريع المموّلة من المساهمات الطوعية (انظر الفقرة 96).	يجري اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة. وتم تقديم معلومات محدّثة عن استرداد تكاليف الدعم إلى لجنة المالية في نوفمبر/تشرين الثاني 2024 (الوثيقة FC 202/5).	●
الشؤون الإدارية والموارد البشرية	-9	يشجّع المفتشون المجلس على إبقاء نظام التقييم المقسّم قيد المراجعة، وعلى تقييم جدوى الاستمرار في تلقي المساهمات المسدَّدة باليورو من موقع خارج منطقة اليورو، وذلك في سياق برامج العمل والميزانيات المقبلة (انظر الفقرة 102).	ترغب منظمة الأغذية والزراعة في التأكيد على أنه لا توجد منافع واضحة لتنفيذ هذه التوصية (من جوانب الأعمال، والتكاليف، والمخاطر، والكفاءة، وما إلى ذلك). وعلى وجه الخصوص، فإن تلقي المساهمات باليورو في بلد خارج منطقة اليورو سيعني الاضطرار إلى تغيير الحسابات مع جميع الجهات المانحة وزيادة مخاطر الأخطاء المرتبطة بتحويل الأموال. وقد وافقت الإدارة على عدم المضي في تنفيذ هذه التوصية.	●
الشؤون الإدارية والموارد البشرية	-10	يوصي المفتشون بشدة المجلس بأن يكفل على نحو مستمر تولي الدول الأعضاء ملكية جميع التحسينات ذات الصلة بسياسات الموارد البشرية، بما في ذلك الموافقة على الآثار المالية المترتبة عليها، وأن يلتمس، عند الاقتضاء، تأكيدات من لجنة الخدمة	ستواصل شعبة الموارد البشرية إبقاء المجلس على علمٍ بالتطورات والتحسينات التي تطرأ على سياسات الموارد البشرية من خلال التقارير الدورية المتعلّقة بالموارد البشرية المقدَّمة إلى لجنة المالية.	●

قسم الاستعراض		توصيات وحدة التفتيش المشتركة المتعلّقة باستعراض شؤون الإدارة والتنظيم (غير رسمية)	الملاحظات والتعليقات	●تمت معالجتها
		المدنية الدولية بشأن الالتزام بمعايير النظام الموحّد للأمم المتحدة (أي فيما يتعلق بتصنيف الوظائف) (انظر الفقرة 113).	وتجدر الإشارة إلى أن لجنة الخدمة المدنية الدولية ليست مكلّفة بتقديم ضمانات (أو التحقق) من أن أيًّا من المنظمات المشاركة في النظام الموحّد للأمم المتحدة، والتي قبلت نظامه الأساسي، تلتزم بمعايير هذا النظام. وتتمثل ولاية لجنة الخدمة المدنية الدولية في "تنظيم وتنسيق شروط الخدمة في النظام الموحّد للأمم المتحدة"، وليست آلية امتثال أو تحقق. وعلاوةً على ذلك، لا تخضع منظمة الأغذية والزراعة مبدئيًا لسلطة أي جهاز من أجهزة الأمم المتحدة إلّا بالقدر الذي تكون أجهزتها الرئاسية قد وافقت فيه على هذه السلطة. وتعتبر الإدارة أنه قد تمت معالجة هذه التوصية.	
الشؤون الإدارية والموارد البشرية	12-	يحث المفتشون المدير العام على استكشاف جدوى استئناف استخدام قوائم المرشحين المؤهلين مسبقًا للتعجيل بعملية التعيين (انظر الفقرة 123).	يجري اتخاذ تدابير مختلفة أخرى ودراستها لتسريع الأطر الزمنية للتعيين وملء جميع الوظائف الشاغرة، مع المحافظة في الوقت نفسه على الشفافية في عملية الاختيار والتعيين من خلال العملية التنافسية التي تخضع لها جميع الوظائف الشاغرة. وستبقي شعبة الموارد البشرية المجلس على علمٍ بالتطورات والتحسينات التي تطرأ على سياسات الموارد البشرية من خلال رفع تقارير منتظمة بشأن الموارد البشرية إلى لجنة المالية. وسيتم تقديم معلومات محدّثة عن التدابير المحددة التي ترمي إلى خفض معدلات الوظائف الشاغرة وتسريع عمليات التعيين في التقرير السنوي عن الموارد البشرية 2024 (انظر التوصية الرسمية 8).	●
الشؤون الإدارية والموارد البشرية	14-	يُشجّع المفتشون أيضًا المدير العام على النظر في تعزيز شفافية عمل أفرقة التوظيف عن طريق تشكيلها من خلال أعضاء مستقلين ترشّحهم – قدر المستطاع – اتحادات الموظفين المعترف بها في المنظمة (انظر الفقرة 125).	ستبقي شعبة الموارد البشرية المجلس على علمٍ بالتطورات والتحسينات التي تطرأ على سياسات الموارد البشرية من خلال رفع تقارير منتظمة بشأن الموارد البشرية إلى لجنة المالية. وسيتم تقديم معلومات محدّثة عن التدابير المحددة التي ترمي إلى خفض معدلات الوظائف	●

قسم الاستعراض		توصيات وحدة التفتيش المشتركة المتعلّقة باستعراض شؤون الإدارة والتنظيم (غير رسمية)	الملاحظات والتعليقات	●تمت معالجتها
			الشاغرة وتسريع عمليات التعيين في التقرير السنوي عن الموارد البشرية 2024 (انظر التوصية الرسمية 8).	
الشؤون الإدارية والموارد البشرية	15-	يقترح المفتشون أن ينظر المدير العام أيضًا، عند وضع سياسة جديدة للتنقل، في استكشاف خيار تعزيز التنقل الطوعي (انظر الفقرة 129).	ستبقي شعبة الموارد البشرية المجلس على علمٍ بالتطورات والتحسينات التي تطرأ على سياسات الموارد البشرية من خلال رفع تقارير منتظمة بشأن الموارد البشرية إلى لجنة المالية. وسيتم تقديم معلومات محدّثة عن التنقل/التنقل الطوعي في التقرير السنوي عن الموارد البشرية 2025. ويتم تشجيع التنقل الطوعي من خلال التطوير الوظيفي والسياسة الجديدة الخاصة بالتعيين المؤقت للتطوير الوظيفي.	●
الشؤون الإدارية والموارد البشرية	16-	يلاحظ المفتشون أن ممثلي اتحادات الموظفين المعترف بها في منظمة الأغذية والزراعة يؤكدون قيمة الخطط الشخصية المرفقة باستمارات التقييم ويُشجّعون على مواصلة استخدامها (انظر الفقرة 133).	تواصل المنظمة التشديد على استخدام خطط التطوير الشخصي التي تشكّل جزءًا لا يتجزأ من نظام تقييم وإدارة الأداء في المنظمة. وتوضع خطط التطوير في بداية دورة الأداء، ويتم استعراض التقدم المحرز في منتصف السنة، ويجري تقييم الإنجازات ضمن تقييم نهاية السنة الذي يجريه نظام تقييم وإدارة الأداء. وتقدّم شعبة الموارد البشرية دعمًا مستمرًا للموظفين والمديرين لوضع خطط شخصية كجزءٍ من عملية نظام تقييم وإدارة الأداء.	●
إدارة المخاطر والضوابط الداخلية والإشراف	29-	يُشجّع المفتشون منظمة الأغذية والزراعة على مواصلة معالجة السياسات والإجراءات المتعلقة بالنزاهة بطريقة متعددة التخصصات، وتعزيز مشاركة مستشاري الموظفين، الذين قد يكونون قادرين على المساهمة في تحديد المسائل الشاملة من خلال تقاريرهم المنتظمة، وتقديم أفكار تُساعد على فهم الاتجاهات الأوسع نطاقًا من دون الإخلال بالسرية أو تقويض الثقة في الوظيفة (انظر الفقرة 174).	سيستمر المجلس في الاطلاع على التطورات والتحسينات التي تطرأ على السياسات المتعلّقة بالنزاهة في سياق التقارير ذات الصلة، بما في ذلك التقرير السنوي عن سياسات وعمليات وإجراءات المنظمة للوقاية من التحرّش والتحرّش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين، والتقارير السنوية للمفتش العام ومكتب الشؤون الأخلاقية. وعلاوةً على ذلك، تخضع السياسات المتعلقة بالنزاهة لمشاورات مع شبكة النزاهة التي تشمل الخدمات الصحية.	●

قسم الاستعراض		توصيات وحدة التفتيش المشتركة المتعلّقة باستعراض شؤون الإدارة والتنظيم (غير رسمية)	الملاحظات والتعليقات	● تمت معالجتها
إدارة المخاطر والضوابط الداخلية والإشراف	31-	يودّ المفتشون التوصية بأن يتضمن القسم المتعلق بالتحقيقات في التقرير السنوي للمفتش العام أيضًا معلومات عن نوع الادعاءات حسب مصدرها. ويودّ المفتشون أيضًا اقتراح تقديم معلومات إضافية، حسب المصدر والنوع، من الادعاء الأوّلي إلى النتيجة النهائية، حسبما تُقرّره إدارة الموارد البشرية و/أو المدير العام و/أو المحاكم أو السلطات المحلية، عند الاقتضاء، إلى المجلس أو الاجتماع المشترك للجنة المالية ولجنة البرنامج، لأن ذلك سيساعد في زيادة فهم المشاكل التي تواجهها المنظمة وتيسير إجراء مناقشات مستنيرة مع الدول الأعضاء (انظر الفقرة 176).	تضمن التقرير السنوي لمكتب المفتش العام لسنة 2023 بالفعل رسومًا بيانية بشأن الشكاوى الواردة حسب المصدر والنوع. وتتضمن التقارير السنوية بالفعل موجزًا عن نتائج التحقيقات (تقارير التحقيق الصادرة) والإجراءات التأديبية أو الإدارية التي اتخذتها المنظمة. وسيقدّم مكتب المفتش العام، في التقارير المستقبلية، جدولًا تفصيليًا بالتقارير الصادرة حسب النوع.	●
إدارة المخاطر والضوابط الداخلية والإشراف	34-	يقترح المفتشون إجراء استعراض لجميع وثائق الحوكمة والمساءلة الرئيسية في المنظمة لضمان أن تعكس بشكل صحيح شروط الاتفاق بين المنظمة ووحدة التفتيش المشتركة، بما في ذلك دور وحدة التفتيش المشتركة، وأن تكون عملية قبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة ومناقشتها ورصد تنفيذها واضحة ومعتمدة من المجلس، ومتسقة مع توصيات الاستعراض الجاري حاليًا لوحدة التفتيش المشتركة بشأن قبول توصياتها وتنفيذها (انظر الفقرة 184).	نوقشت هذه التوصية من قبل لجنة الشؤون الدستورية والقانونية في إطار الوثيقة CCLM 121/5.	●

المرفق 2: مقتطفات من الملاحظات والتوجيهات الصادرة عن الأجهزة الرئاسية

التوجيهات الصادرة عن لجنة الشؤون الدستورية والقانونية – الدورة الحادية والعشرون بعد المائة (28–30 أكتوبر/تشرين الأول 2024) [15]

4- إنّ لجنة الشؤون الدستورية والقانونية:

(أ) *"لاحظت أنه تترتب أو يمكن أن تترتب آثار قانونية على العديد من توصيات تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن استعراض شؤون الإدارة والتنظيم في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.*

(ب) *[...] أكّدت وجود مجموعة متنوعة من الخيارات لتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة، ضمن النطاق المقبول، من دون أن يقتضي ذلك بالضرورة إدخال تعديلات على النصوص الأساسية. ولاحظت أيضًا أن طريقة التنفيذ ذات الصلة سوف تسترشد بجملة أمور من ضمنها جوهر القرار المتخذ بشأن كل توصية والأدوار والمسؤوليات التي حددتها النصوص الأساسية.*

(ج) *[...] شجعت الأعضاء على أخذ الوثائق المعروضة على لجنة الشؤون الدستورية والقانونية في الحسبان في مداولاتهم ضمن الأجهزة الرئاسية وسائر المناقشات، وأبدت استعدادها لمواصلة إسداء المشورة بشأن الجوانب الدستورية والقانونية المتصلة بهذه المسألة، طبقًا لولايتها."*

التوجيهات الصادرة عن لجنة المالية – الدورة الثانية بعد المائتين (11–15 نوفمبر/تشرين الثاني 2024) [16]

5- إنّ لجنة المالية:

(أ) *رحّبت بالمعلومات المحدّثة المتاحة بشأن تنفيذ التوصيات وبخطة العمل بشأن جميع التوصيات الرسمية وغير الرسمية، بناءً على طلب المجلس؛*

(ب) *وشجّعت الإدارة على إطلاع الأعضاء كافة على معلومات محدّثة عن حالة التوصيات؛*

(ج) *وتطلّعت إلى النظر في معلومات محدّثة إضافية في دورتها المقرر عقدها في شهر مارس/آذار 2025.*

[15] الفقرات من 21 إلى 25 من الوثيقة CL 176/11.

[16] الفقرتان 28 و29 من الوثيقة CL 176/10.

التوجيهات الصادرة عن المجلس – الدورة السادسة والسبعون بعد المائة
(2–6 ديسمبر/كانون الأول 2024)[17]

6- إنّ المجلس:

(أ) *أثنى على الوثيقة التي قدمت خطة عمل لتناول جميع التوصيات الرسمية وغير الرسمية والتي عبّرت عن المناقشات التي جرت في المجلس ولجانه في دورات ربيع عام 2024؛*

(ب) *وأثنى على المشاورات غير الرسمية مع جميع الأعضاء التي عقدها الرئيس المستقل للمجلس؛*

(ج) *ورحّب بالمعلومات المحدّثة عن تنفيذ التوصيات وبخطة العمل بالنسبة إلى جميع التوصيات الرسمية وغير الرسمية، بالاستناد إلى ردّ الإدارة وملاحظاتها بشأن تقرير وحدة التفتيش المشتركة في منظومة الأمم المتحدة: استعراض شؤون الإدارة والتنظيم في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (JIU/REP/2023/5)؛*

(د) *وفي ما يتعلق بالتوصية 3، أكّد مجددًا موافقته على مبدأ ضرورة تحديد وظائف المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية والقطرية الواردة في دليل الإجراءات الإدارية، ومسؤولياتها وإجراءاتها التشغيلية، تحديدًا واضحًا وتحديثها، حيثما تقتضي الحاجة، مع مراعاة توجيهات لجنة الشؤون الدستورية والقانونية في دورتها الحادية والعشرين بعد المائة؛*

(هـ) *وطلب من الإدارة استعراض ميثاق مكتب التقييم وميثاق مكتب المفتش العام بغية تأكيد مواءمة هذين الميثاقين مع أفضل الممارسات المتبعة في منظومة الأمم المتحدة؛ وإعطاء معلومات محدّثة للأجهزة الرئاسية المختصة؛ وإعطاء معلومات محدّثة أوليّة خلال الدورة السابعة والسبعين بعد المائة للمجلس؛*

(و) *وأخذ علمًا بمناقشة هذا البند في إطار لجنة الشؤون الدستورية والقانونية في دورتها في أكتوبر/تشرين الأول 2024 ولجنة المالية في دورتها في نوفمبر/تشرين الثاني 2024؛*

(ز) *وطلب الحصول على معلومات محدّثة بشكل منتظم في دورات لاحقة من دورات المجلس، من خلال لجان المجلس.*

التوجيهات الصادرة عن لجنة المالية – الدورة الثالثة بعد المائتين
(7–11 أبريل/نيسان 2025)[18]

7- إنّ لجنة المالية:

(أ) *رحّبت بالمعلومات المحدّثة الإضافية المقدّمة بشأن معالجة التوصيات الرسمية وغير الرسمية؛*

(ب) *وأخذت علمًا بالتوصيات التي تناولتها في وثائق منفصلة عُرضت على لجنة المالية، بالإضافة إلى الوثائق المقدّمة في سياق برنامج العمل والميزانية للفترة 2026–2027؛*

(ج) *وتطلّعت إلى تلقي وثيقة محدثة بقدر أكبر خلال دورتها المقبلة تراعى فيها تعليقات وملاحظات لجنة المالية.*

---

[17] الفقرة 36 من الوثيقة CL 176/REP.

[18] الفقرة 34 من الوثيقة CL 177/10.